

منشور مالي رقم ٩١/١
بتعديل بعض القواعد الخاصة بالرقابة على
النفقات الحكومية الصادرة بالمنشور المالي رقم ٨٤/٣

بعد الاطلاع على القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٢/٥٦ وتعديلاته .
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٨٢/٨٧ بشأن اختصاصات نائب رئيس الوزراء للشئون المالية
والاقتصادية .

- وعلى المرسوم السلطاني رقم ٨٥/٣٦ بنظام تدقيق حسابات الدولة وتعديلاته .
 - وعلى المنشور المالي رقم ٨٤/٣ بشأن الرقابة على النفقات الحكومية وتعديلاته .
 - وعلى لائحة المخازن الحكومية الصادرة بالمنشور المالي رقم ٩٠/٤ .
- ونظرا لما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يستبدل بنص الفقرة (ج) من البند رقم (٢) من المادة (٦) من المنشور المالي رقم ٨٤/٣
المشار اليه النص الآتي :

ج - أن يقدم السند الى وزارة المالية والاقتصاد مرفقا به جميع المستندات المؤيدة
للصرف والتي توضح تفاصيل المصروفات بصورة يسهل تدقيقها ، وتشمل المستندات
مايلي :

- العقد أو النسخة الزرقاء من أمر الشراء أو طلب الحجز في الفندق (النموذج
رقم ٩ مشتريات) .
- محضر فحص الاصناف أو تسلم الاعمال متضمنا مايفيد مطابقتها للمواصفات
المطلوبة .
- أى مستند يفيد تأدية الخدمة المطلوبة على الوجه الاكمل .
- فاتورة المورد وسند الاضافة (نموذج رقم ٢ مخازن) .
- أية مستندات أخرى تكون مؤيدة للصرف .

مادة (٢) : يلغى كل ما يخالف هذا المنشور أو يتعارض مع أحكامه .

مادة (٣) : ينشر هذا المنشور في الجريدة الرسمية و يعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قيس بن عبد المنعم الزواوي
نائب رئيس الوزراء
للشئون المالية والاقتصادية

صدر في : ٢ رجب ١٤١١ هـ
الموافق : ١٩ يناير ١٩٩١ م

نشر هذا المنشور في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٨)
الصادرة في ١٩٩١/٢/٢ م